

المدرسة المصرية وتجربة محمد علي باشا الاقتصادية

The Egyptian School and Muhammad Ali Pasha's Economic Experiment

تُعد تجربة التحديث التي شهدتها مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر من أهم وأبرز تجارب التحديث وأنجحها خارج أوروبا في ذلك الوقت، والتي كان في إمكانها وضع مصر في مصاف الدول الحديثة الكبرى على مستوى العالم، وإن لم يكن كذلك، ف تكون هي الدولة الحديثة التي تستطيع أن ترث الدولة العثمانية في المنطقة، ولا سيما بعد أن اهتم محمد علي باشا بتوفير أسباب النجاح والاستمرار لتلك التجربة، حينما شرع، بعد سنوات قليلة من توليه السلطة، في تحديث نظم التعليم، لقناعته بأهمية التعليم في بناء دولته، حتى إنه اتجه إلى خلق تعليم مدني موازٍ للتعليم التقليدي الذي كان سائداً، والذي كانت تدعمه المؤسسة الدينية، لارتباطه بمؤسساتها ورجالها. وإلى جانب التعليم، اهتم بتحديث الجيش وتنظيمه، مستعيناً في ذلك بعناصر أجنبية، كما اهتم بتحديث الإدارة والدواوين.

أولاً: الأبعاد الاقتصادية لمشروع محمد علي باشا

ارتبط نجاح تجربة التحديث في عهد محمد علي وسرعتها بسياسة اقتصادية قامت على إدارة الدولة للاقتصاد وتوجيهه، على نحو مكّنها من حصد الفائض وتوظيفه لخدمة مشروع التحديث الذي تقرر أن يقوم على إمكانات مصر الاقتصادية، لضمان استقلال تلك التجربة، ولا سيما بعد أن أدرك شدة الطلب على مصر من جانب الدول الغربية، وخاصة بعد الحملة الفرنسية، وعمله جاهداً للحيلولة دون انحراف مصر في السوق الرأسمالية العالمية على أنها بلد تابع، بل بذرطه بتلك السوق مصالح ومنافع متبادلة، وذلك ببناء اقتصاد مستقل يقوم على الإنتاج السلعي، ويمثل جزءاً مستقلاً من الاقتصاد العالمي، اعتماداً على الدولة التي سيطرت على كل القطاعات الاقتصادية، من أجل تحقيق فائض يُعِيّن لخدمة مشروعاته، وثبتت مركزه في مصر، وتنمية نفوذه وتمكينه من امتلاك مقومات القوة والندية لمحاربة أعدائه^(٢).

ولتحقيق فائض على عجل، وتعيشه لخدمة التنمية الشاملة والسريعة، عملت الدولة على تنظيم قطاع الزراعة، باعتباره أكثر القطاعات الاقتصادية استجابة وسرعة لاحتياجات محمد علي باشا المالية الملحة، فقررت زحزحة الملتزمين عن الأراضي الزراعية والحلول محلهم في استغلالها، واتجهت إلى السيطرة على أراضي الوقف بعد أن ثبت لها سوء إدارتها من القائمين عليها من النظار، والاهتمام

١ أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر وعميد كلية الآداب، جامعة القاهرة.

Professor of Modern and Contemporary History and Dean of the Faculty of Arts, Cairo University.

el_sherbini1@hotmail.com

٢ رؤوف عباس حامد، النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة (١٨٣٧-١٩١٤) (القاهرة: دار الفكر الحديث للطباعة والنشر، ١٩٧٣)، ص ١٢.

بالتعميم الزراعي الذي انتشرت مدارسه خارج القاهرة، وعلى مقرية من حقول التجارب الزراعية التي اهتمت باستنباط نوعيات محسنة من البذور الزراعية. وبعد أن وضعت الدولة يدها على كل الأراضي، قامت بتوزيعها على السكان المحليين بمساحات صغيرة لزراعتها⁽³⁾، في مقابل الالتزام بدفع الضرائب عنها للحكومة، بعد أن ألغت الأطر الضريبية القديمة Tax farming⁽⁴⁾.

إضافة إلى ذلك، عملت الدولة على زيادة المساحة الزراعية، بعد عام 1820، بتطوير وسائل الري⁽⁵⁾، واستصلاح الأراضي البوار وتحويلها إلى أراضٍ زراعية من خلال تشجيع أغنياء المجتمع وأعيانه على استصلاحها، في مقابل الإعفاء من الضريبة بعض الوقت، كما حدث في الفترة 1828-1840 للأراضي التي عُرفت بالأبعاديات⁽⁶⁾. وإلى جانب سيطرة الدولة على الأراضي الزراعية، اتجهت إلى استغلالها على نحو يساعد على زيادة مواردها من العملات الصعبة، بتوجيه السكان المحليين إلى زراعة محاصيل نقدية كانت تحددها، وإمدادهم بالإمكانات الالزامية لزراعتها، في شكل سُلف، كان يجري تحصيلها مع الميري خصماً من جملة ثمن تلك المحاصيل، بعد تسليمها للحكومة فور حصادها بالسعر الذي تحدده⁽⁷⁾. ولم تغدو دولة محمد علي بتسويق المحاصيل الزراعية النقدية فحسب، بل امتد تسويقها إلى المحاصيل المخصصة للاستهلاك المحلي أيضاً⁽⁸⁾.

وفي الوقت الذي اهتمت فيه دولة محمد علي باشا بحصد الفائض الزراعي، من خلال انفرادها بتسويق المحاصيل الزراعية، اهتمت أيضاً بتوجيه البلاد نحو نهضة صناعية جريئة، تتحقق لها استقلالها وتحفظ لها فوائضها. وقد بدأ برنامج محمد علي التصنيعي برعاية الصناعات الصغيرة، أو بالأحرى الحرف التي كانت قائمة، وتنميتها وتنسيطها من خلال العمل بنظام Verlage⁽⁹⁾، أو المصنع المنزلي، الذي عرفته بعض دول أوروبا في عصر الرأسمالية التجارية، ولكن بأالية مختلفة عن تلك التي عرفتها الدول الأوروبية. وقد حللت الدولة في مصر محل الأفراد في أوروبا، وأصبح أصحاب الصناعات اليدوية (الأسطوارات في ورشهما) يعملون فيها لحساب الحكومة، فيحصلون على المواد الخام منها، ثم يسلموها ما يصنّعونه بالأسعار التي تحددها. وفي الوقت نفسه، احتفظت الحكومة لنفسها بحق تصريف أمور التجارة؛ الأمر الذي مكّنها من الانفراد بتسويق إنتاج طوائف الحرف بأسعار عالية، وكانت المنتجات التي تسلم إليها تختتم بختم الحكومة قبل الشروع في بيعها، لتميزها من المنتجات الحرافية الأخرى التي قد يدفع بها رجال طوائف الحرف إلى الأسواق بعيداً عن أنظار الحكومة، والتي كانت عرضة للضبط والمصادرة لصالح الحكومة، ومعاقبة أصحابها⁽¹⁰⁾.

وقد أتاحت طوائف الحرف الصناعية بالحكومة للأخرية المجال لتوجيهها في المسار الذي يحقق أهدافها ومقاصدها، ولما عجزت الصناعات الحرافية عن سد حاجات البلاد ومجاراة تطور الجيش والأسطول، اتجه محمد علي إلى محاكاة خطوات الدول الأوروبية

3 لمزيد من المعلومات عن كيفية تركيز الباشا للأراضي في يد الدولة، ينظر: المرجع نفسه، ص 12-16.

4 Charles Issawi, "Egypt since 1800: A Study in Lop-sided Development," *Journal of Economic History*, vol. 21, no. 1 (March 1961), p. 5.

5 لمعرفة كثير من التفاصيل عن جهود محمد علي في مجال الري، ينظر:

A. E. Crouchley, *The Economic Development of Modern Egypt* (London: Longmans, Green and Co., 1936), pp. 54-56, 58.

6 Ibid., p. 58.

7 Ibid., pp. 60-61.

8 هيلين آن ريفلين، الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسيني (القاهرة: دار المعارف، 1968)، ص 159-162.

9 كان هذا النظام معروفاً عند الألمان باسم Verlage وعند الفرنسيين باسم Commandit Indu Trielle. وبمقتضاه، يقوم أحد التجار أو الوسطاء، على سبيل المثال، بتقديم الخامات إلى الصناع لتتصنيعها مقابل أجر، وقد أدى هذا النظام، كما هو معروف، إلى زيادة الإنتاج في أوروبا، حيث انتشر فيها في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وأعتبر خطوة نحو الصناعات الحديثة. ينظر: حلمي عبد الملك، "السياسة الصناعية في عهد محمد علي"، مجلة غرفة القاهرة، العدد 8 (تشرين الأول / أكتوبر 1941)، ص 136.

10 Crouchley, p. 67.

التي انتشرت فيها الصناعات الحديثة بمعناها الواسع، فأنشأ مصانع كبيرة، على غرار مصانعها برأوس أموال حكومية، واستورد آلاتها مع مهندسيها من بعض الدول الأوروبية، وحشد فيها آلاف العمال الذين كان نصيبيهم من القيام بالعمليات الصناعية لا يتعدى الأجر الذي تقرره لها الحكومة⁽¹¹⁾، إذ أصبح يعمل في تلك المصانع في نهاية ثلاثينيات القرن التاسع عشر ما يراوح بين 30000 و40000 عامل، في الوقت الذي بلغت فيه الاستثمارات الصناعية حوالي 12 مليون جنيه في عام 1838⁽¹²⁾.

والملاحظ أن مجمل الصناعات الحديثة لم تقم لاعتبارات اقتصادية، بل لاعتبارات سياسية، لارتباطها بمؤسسة محمد علي العسكرية؛ فقد جاءت في معظمها استجابة لاحتياجات الجيش والأسطول، وكان ما يفيض عنها يباع للأهالي، أو يصدر إلى الخارج، ولا سيما الأسواق العربية المحيطة. وكانت صناعة السفن من أهم الصناعات التي أولاها محمد علي أهميةً، بعد أن شرع في بناء أسطول في المياه المصرية، فأنشأ ترسانة في بولاق في عام 1810، وأخرى في السويس، وثالثة في الخرطوم، ثم رابعة في الإسكندرية، وأقام مصنعاً لصناعة الشارع في رشيد، وأخر للحبار في القاهرة، وكان إنتاجه من الحبار يرسل إلى الإسكندرية ليُضم إلى ما يصنع فيها لحاجة الأساطيل المصرية. وأنشأ بالقلعة مصنعاً لإنتاج ألواح النحاس التي كانت تُستعمل في تبطين السفن⁽¹³⁾. وأنشأ أيضاً مصانع للأسلحة والذخيرة، منها مصانع للبنادق بالقلعة والخوض المرصود، إضافة إلى معمل للبارود، ومعمل لصب المدافع بالقلعة، ومسبيك للحديد ببولاق كان يخدم الصناعات الحربية والمدنية⁽¹⁴⁾.

إلى جانب هذه الصناعات، أقام محمد علي مصانع لغزل القطن والكتان ونسجهما، وصناعة الملابس لتوفير احتياجات الجيش والأسطول، فأنشأ مصانع للصوف بالقاهرة ودمنهور، ومصنعاً للجوح بولاق لصنع ملابس الجنود والضباط، إضافة إلى البلاطي والبطاطين للبحارة، ومصنعاً للطراشيش بفوه، ومصنعاً للزجاج في الإسكندرية، ومصنعاً لصهر الحديد، وأخر لاستخراج السكر في رشيد. وحدث أيضاً، بالتزامن مع ذلك، توسيع كبير في صناعة النيلية وزيادة بذرة القطن والدقيق وضرب الأرز⁽¹⁵⁾.

ولما كان هدف محمد علي من التقدم الصناعي هو الاستقلال الاقتصادي، وتجاوز الأزمات التي قد تنتج من الحروب التي خاضها، فقد تمسّك باستمرار صناعات فاقت تكاليفها أسعارها في السوق، وخصص لها أبواب مصروفات، إلا أن احتفاظ الدولة بفائض الإنتاج الزراعي وصناعات أخرى كانت تدرّ دخلاً، ساعد في تعويض خسائر تلك الصناعات.

ولتبهنة الفائض الزراعي، وتنشيط القطاع الصناعي وحماية الصناعة الناشئة، سيطرت الدولة على التجارة بشقيها الداخلي والخارجي حتى تتحكم في إيقاع السوق على نحو يمكّنها من توفير المواد الأولية الالزمة للصناعة بأسعار منخفضة، وفرض أنماط استهلاك معينة على الأهالي.

وقد بدأت دولة محمد علي سيطرتها على المحاصيل الزراعية بالمحاصيل النقدية، التي كان تصديرها إلى الخارج يضمن لها تحقيق إيرادات نقدية تمكّنها من تغطية نفقات استيراد مستلزمات الصناعات الحديثة التي أنشأتها، وبعد عام 1829، فرضت الدولة قيوداً على

11 محمد فهمي لهبيطة، *تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة* (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1944)، ص 126؛ 5 Issawi, p.

12 عبد الملك، ص 634-630.

13 المرجع نفسه، ص 634.

14 لهبيطة، ص 130؛ 70, 66. Crouchley, pp.

البيع في الداخل، وأنزلت الفلاحين بتسليم جزء عظيم من إنتاجهم إلى شون الحكومة (مراكز تجميع الحاصلات الزراعية)، وفرضت ضريبة الدخلية على المواد الغذائية التي تدخل المدن للبيع⁽¹⁶⁾.

وكانت المحاصيل التي يجمعها وكلاء الحكومة من أنحاء القطر تُنقل مباشرة إلى المخازن الرئيسية (الشون) في الإسكندرية، تمهدًا لبيعها للتجار الأجانب الذين حيل بينهم وبين شرائها في الداخل، طبقًا لشروط البasha⁽¹⁷⁾.

وسيطرة الدولة على المحاصيل الزراعية والمصانع جعلها تتحكم في تجارة مصر الخارجية، حتى إنها في عام 1836- على سبيل المثال - صدرت 95 في المئة من إجمالي البضائع المصدرة التي سُلمت للتجار من المخازن الحكومية، لكنها، في المقابل، لم تتمكن من التحكم في المستوى نفسه في تجارة الواردات، رغم سعيها لفرض رسوم جمركية مرتفعة على الواردات من السلع التي لها مثيل محلي. ومع ذلك، أدت سياسة محمد علي التجارية إلى جعل الميزان التجاري في جل سنوات حكمه في مصلحة مصر، رغم ازدياد قيمة الواردات نتيجة التوسع في استيراد مستلزمات الإنتاج الصناعية، وهذا ما توضحه الأرقام الواردة في الجدول (1).

الجدول (1)

قيمة الصادرات والواردات المصرية في الفترة 1800-1849 (بالجنيهات المصرية)

العام	قيمة الصادرات	قيمة الواردات
1800	228000	269000
1823	1455000	656000
1824	2127000	1009000
1826	1455000	656000
1831	1609000	1529000
1836	2142000	2612000
1845	1747000	1007000
1848	1574000	1480000
1849	1661000	1474000

المصدر: أحمد أحمد الحنة، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر (الإسكندرية: مطبعة المصري، 1967)، ص 285.

بقراءة الأرقام الواردة في الجدول (1)، يتضح أن الميزان التجاري، بعد أن كان يحقق عجزاً كبيراً في عام 1800، تغير حاله وأصبح في مصلحة مصر في فترة محمد علي باشا، باستثناء عامي 1836 و1848، فقد كانا في غير مصلحتها بنسبة محدودة. وبعكس تحسن الميزان التجاري على هذا النحو نجاح دولة محمد علي في إقامة اقتصاد مستقل، ومتوازن للقطاعات، وقدر على الاستجابة لاحتياجاته التنموية، اعتماداً على إمكانات مصر الذاتية، بعد الاستبعاد المعتمد لرأس المال الأجنبي.

وحيثيت التجربة الاقتصادية، التي كانت تُعد أحد أهم أبعاد مشروع محمد علي باشا، باهتمام جيل الرواد بالمدرسة التاريخية المصرية، الذين اهتموا في أعقاب الحرب العالمية الثانية بدراستها، في محاولة لإعادة تقييم الوضع في مصر، في مرحلة كانت الأسرة العلوية تواجه أزمة هي الأصعب منذ بداية حكمها في مطلع القرن التاسع عشر؛ تلك الأزمة التي كانت تهدد عرشهما، في ظل ارتباك المشهد السياسي، وتعقد المسألة السياسية، وتصاعد المسألة الاجتماعية. وجاء الاهتمام بتقييم تجربة محمد علي باشا، في ذلك التوقيت، بوصفها محاولة للتذكرة بهذه التجربة، والدعوة إلى إحيائها، لكونها لم تكن تجربة التحديث الرائدة في مصر والمنطقة العربية في مطلع القرن التاسع عشر فحسب، بل كانت من أولى تجارب التحديث الناجحة خارج أوروبا في ذلك الوقت. وفي هذا الإطار، جرى الاهتمام بدراسة أبعاد تجربة محمد علي الاقتصادية، باعتبارها مصدر نجاح مشروعه التحديثي والسياسي.

وتواصل تقييم هذه التجربة بعد ثورة يوليو 1952، وإن كانت نظرة البعض إليها وتقييمه إليها قد تغيرا بتغير الوضع السياسي، مع زوال حكم أسرة محمد علي، وإقامة الجمهورية، تماشياً مع المشهد السياسي الجديد ومملاة رجال الثورة، التي لا أظن أنها استهدفت أسرة محمد علي باشا، بدليل أنها لم تقم بتصفية رموزها، كما حدث لبعض الأسر الحاكمة في المنطقة حال العمل على زحذتها عن السلطة، حتى إن نظام ثورة يوليو أبقى على صورة رموز هذه الأسرة حيةً في وجدان المصريين، وحافظ على المنتحوتات الفنية لمحمد علي باشا ونجله إبراهيم باشا، والخديوي إسماعيل، كما ظلت لوحات البناء والتشييد في عهد تلك الأسرة على جدران المنشآت التي جرت في عهدهما، بما فيها لوحة تأسيس منشآت جامعة القاهرة.

وقاد محمد شفيق غربال (1894-1961)⁽¹⁸⁾ هذا الاتجاه، بعد أن قطعت مصر، إبان سنوات حكم الملك أحمد فؤاد (1917-1936)، خطوات لتمصير المدرسة التاريخية التي اهتم روادها، في ثلاثينيات القرن العشرين وأربعينياته، بالإفادة من الاتجاهات الحديثة في الكتابة التاريخية التي تبلورت في أوروبا قبل نهاية القرن التاسع عشر، وكانوا على وعي بها بحكم اتصالهم برواد المدرسة التاريخية الأوروبية في مصر وخارجها، من خلال مزاولتهم التدريس في مصر، أو الدراسة على أيديهم في أوروبا.

وبتأثير هذه الاتجاهات، وجّه غربال بعض طلابه لدراسة موضوعات في تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي، جاءت في معظمها متصلة بعهد محمد علي باشا، فوجّه أحمد الحنة لإعداد أطروحته للماجستير في موضوع "الفلاح المصري في عهد محمد علي باشا"، ثم إعداد أطروحته للدكتوراه في موضوع "تطور الزراعة المصرية في النصف الأول من القرن التاسع عشر"، كما وجّه فائق جبره لدراسة موضوع "ضرائب الأطيان المصرية في عهد محمد علي"، وأمين مصطفى عفيفي لإعداد أطروحته للماجستير في موضوع "تجارة مصر في عهد محمد علي".

وفي الذكرى المئوية الأولى لوفاة محمد علي باشا في عام 1949، اتجه غربال، ومن خلال الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، إلى إحياء تلك الذكرى بإجراء دراسات عن تجربة محمد علي باشا وطبعها، وفي هذا الإطار، وجّه على الجريتي لإعداد دراسة عن الصناعة في عهد محمد علي باشا، وقام بمراجعةها، وتصدير طبعتها الأولى التي نُشرت في حزيران / يونيو 1952.

أما محمد فؤاد شكري، فقد اهتم بوجه آخر من أوجه اهتمامات محمد علي باشا، يتعلق بالتاريخ الاجتماعي وعلاقات مصر بدول الجوار، وخاصة السودان ولibia. وفي هذا الباب، نشر العديد من الكتب، أهمها: *مصر والسودان: تاريخ وحدة وادي النيل*

¹⁸ يعتبر محمد شفيق غربال من المؤرخين البارزين في مصر، تابع دراسته العليا في جامعة ليفربول في بريطانيا، وأنجز أطروحة بشرف المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي Arnold J. Toynbee في موضوع "بداية المسألة المصرية وظهور محمد علي". وعندما عاد إلى مصر اشتغل بجامعة القاهرة، وكان له الفضل في تكوين جيل من الباحثين المصريين في حقل الدراسات التاريخية، ولا سيما تلك التي اهتمت بزمن محمد علي، كما كان من المؤسسين لـ "الجمعية المصرية للدراسات التاريخية"، إضافة إلى المتحف المصري. ينظر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، "شفيق غربال مؤرخاً"، *المجلة التاريخية المصرية*، مج. 11، العدد 11 (1963)، ص 255-278.

السياسية، 1820-1899؛ والحكم المصري في السودان، 1820-1885؛ والحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر؛ والصراع بين البرجوازية والإقطاع، 1789-1848؛ ومصر والسيادة على السودان: الوضع التاريخي للمسألة.

وتواصل الاهتمام بتاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي من جانب رموز المدرسة التاريخية المصرية بعد محمد شفيق غربال ومحمد فؤاد شكري، ففي السنوات الأخيرة من حياتهما، عاد محمد أنيس من مهمة علمية لدراسة الدكتوراه بإنكلترا، عام 1950، ليعمل في وجودهما، مع أحمد عزت عبد الكري姆، لأكثر من عقد من الزمان على مواصلة الدفع نحو بلوحة مدرسة للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي، تجلت في أبناء جيل ستينيات القرن العشرين. ويعُد رُؤوف عباس وعاصم الدسوقي وعلي برकات من أهم رموزها، لأن إسهاماتهم فيتناول موضوعات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي كانت وراء إعطاء دفعة قوية لهذا الاتجاه، جعلت لتلك الموضوعات في السنوات الأخيرة الغلبة في حقل الدراسات التاريخية، على الأقل بالنسبة إلى تاريخ مصر الحديث والمعاصر.

لقد كانت دراسة رُؤوف عباس للنظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الكبيرة منذ أواخر عصر محمد علي باشا حتى عام 1914، وإدراكه تأثير تطور حيارة الأرض الزراعية، والاتجاه إلى إقرار حق الملكية لنوعيات من الأراضي الزراعية في عصر محمد علي باشا، في تنامي الملكيات الزراعية الكبيرة، على نحو آخر في النظام الاجتماعي للمجتمع المصري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وراء اهتمامه بإعادة تقييم تجربة محمد علي الاقتصادية واكتشافها، من خلال الدراسات التي أجرتها على تلك التجربة، أو من خلال موضوعات الرسائل العلمية التي أشرف عليها.

وفي حين كان غربال يوجه طلابه نحو دراسة موضوعات تتصل بتجربة محمد علي باشا الاقتصادية، كان المعنيون بتاريخ مصر الاقتصادي، من حملة الدكتوراه، يهتمون بإعداد دراسات عن تاريخ مصر الاقتصادي الحديث، أمثل محمد فهمي لهيطة، وجمال الدين سعيد، وأمين مصطفى عفيفي وراشد البراوي وغيرهم. ويدامن خلال هذه الدراسات اهتمام أصحابها برصد تجربة مصر الاقتصادية منذ مطلع القرن التاسع عشر، حتى منتصف القرن العشرين. وحظيت تجربة محمد علي باشا باهتمام بالغ، باعتبارها تجربة رائدة، جعلت المجتمع المصري يمتلك مقومات القوة والندية في وقت قياسي، بإمكانات وساعدة مصرية، وإن اعتمدت على الخبرات الأجنبية.

وجاء الاهتمام بدراسة تلك التجربة، في المرحلة الأولى من عمر المدرسة التاريخية المصرية، من المعنيين بالاقتصاد السياسي، الذين أفردوا لهذه السياسة مساحة في دراستهم في إطار تأصيلهم لوضع مصر الاقتصادي قبل ثورة يوليو بشهور قليلة، وفي وقت كانت البلاد تعيش فيه أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة، وتسعى حكومات تلك الفترة لرسم سياسة اقتصادية تمكّنها من تجاوزها⁽¹⁹⁾.

وإذا كانت الدراسات التي أُعدت قُبيل ثورة يوليو 1952 وتناولت تجربة محمد علي باشا بالتقييم، قد أضافت في الحديث عن الإنجازات التي جرت في عهده في المجالات الاقتصادية المختلفة (الزراعة، والصناعة، والتجارة)، فقدُعِنِيت بالحديث عن الأسباب التي وقفت وراء هذه التجربة، والفلسفة الاقتصادية التي قامت عليها، والمدى الذي كانت فيه تجربةً مفيدةً للمجتمع، وأسباب تراجعها.

ثانيًا: المدرسة التاريخية وأسباب التجربة

ربطت الدراسات التي اهتمت بتقييم تجربة محمد علي الاقتصادية وجودها بمشروعه الطموح ذي الأبعاد المختلفة، الذي تمثّل بتكوين إمبراطورية واسعة انطلاقاً من مصر - التي تطلع إلى تكوين دولة حديثة فيها يحكمها هو وأسرته من بعده - على حساب

19 جمال الدين سعيد، اقتصاديات مصر (القاهرة: لجنة البيان العربي، 1950)، ص. 6.

الإمبراطورية العثمانية المضمرة، وتحويل أجزاء الأخيرة إلى سوق تكون مصر مركبها، وتكون منفذًا لتصريف ما يفيس عن حاجة السوق المصري من المحاصيل الزراعية، والمنتجات الصناعية، وبما يوفر لمصر وللسوق أسباب الاكتفاء الذاتي⁽²⁰⁾.

ولما كانت الدولة العثمانية، والدول الصناعية التي لها مصالح فيها، رافضة مشروع محمد علي باشا بأبعاده السياسية والاقتصادية، فقد توقع محاربته إياه، وعملهم بكل السبل على إجهاض مشروعه، وذلك بعزل مصر عن العالم الخارجي، وفرض حروب عليها لاستنزاف إمكاناتها الاقتصادية والبشرية. لذا راح محمد علي يعمل من أجل إكساب مصر مقومات المنعة والندية والصمود، بتحويلها إلى دولة تعتمد على نفسها في سد احتياجاتها، وعدم الاعتماد على البلاد الأجنبية فيما يلزمها من سلع، بما في ذلك احتياجات جيشه التسلحية، أو حتى نقل صادرات مصر ووارداتها، إلا في حالة الضرورة القصوى⁽²¹⁾.

وفي تصديره كتاب *تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر*، لم يربط محمد شفيق غربال تجربة محمد علي باشا الاقتصادية بمشروع سياسي طموح له على حساب الدولة العثمانية بالمنطقة العربية، بل ربطه بظروف الداخل المصري التي تجلّت في أن شعور محمد علي بعدم الأمان في مصر، وإدراكه للمؤامرات التي تُحاك من حوله، جعلاه يؤمن بحاجته إلى قوة عسكرية - جيش قوي وأسطول كبير - تجعله بآمن من أيّ غزو عثماني، أو بريطاني، وأن الاحتفاظ بتلك القوة العسكرية تقتضي السيطرة على المرافق الاقتصادية وإنتاج الأسلحة والعتاد محلياً، ولما كان جهاز الإنتاج الذي ورثه عن المماليك بدائيًا، وغير قادر على الاستجابة لاحتياجاته، فلم يجد مفرًا من قيام دولته بتحمّل مسؤولياتها لإقامة صناعات قادرة على الاستجابة لاحتياجاتها، ولا سيما حاجات الجيش وأسطول⁽²²⁾.

وعلى الرغم من هذا الجدل حول الأسباب التي كانت وراء مشروع محمد علي الاقتصادي، ومدى ارتباطه بمشروعه السياسي، فإن هناك من لم يرَ غصابة في ارتباط سياسة محمد علي باشا الاقتصادية بمشروعه السياسي، فليس "في الارتباط بين الحرب وبين الصناعة ما يدعو إلى الدهشة [...]" فمعظم الدول الحديثة شهدت ارتباطاً وثيقاً بين نمو الجيش وازدهار الصناعة [...] فأدت الحروب النابليونية إلى توسيع الصناعة في إنجلترا، كما جاء ازدهار الصناعة في الولايات المتحدة بعد الحرب الأهلية، وارتبط نمو الصناعة الأمريكية بعهد التوسيع الحربي الذي بدأ على يد بسمارك. وفي نفس الوقت أدى التوسيع في الإنتاج الحربي خلال الحرب العالمية الثانية إلى نمو كبير في الصناعة، وخاصة في الولايات المتحدة. ونفس الشيء يقال عن الارتباط بين تطور ونمو جيش روسيا في عهد بطرس الأكبر وتطور الصناعة. وحدث الأمر نفسه في فرنسا زمن كولبيير⁽²³⁾.

فحينما أدرك محمد علي باشا عدم كفاية الإنتاج الزراعي، وقصور الصناعة المحلية عن الوفاء بطلعاته لبناء جيش قوي، أقدم على تنفيذ برنامج للاستثمار متعدد الجوانب، شمل الزراعة والصناعة والنقل والتجارة والتعليم، لزيادة الإنتاج وتنمية موارد الدولة لدعم القوات المحاربة⁽²⁴⁾. ولعل هذا الطموح هو ما دفعه إلى التخلل من مشورة العلماء في أمور الدولة على عجل، حتى يستطيع فرض الضرائب وجبايتها من دون تذمر داعييها، أو لجوئهم إلى زعماء الشعب في ذلك الصدد؛ الأمر الذي مكّنه من تجميع موارد كثيرة ساعدته في تنفيذ برامج الإصلاح من دون أن يلجم إلى الاستدانة، أو إلى قروض داخلية أو خارجية⁽²⁵⁾.

20 لهيطة، ص 101.

21 المرجع نفسه، ص 100-101.

22 علي الجريتلي، *تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر* (القاهرة: دار المعرفة، 1952)، ص 35.

23 المرجع نفسه، ص 37-38.

24 المرجع نفسه، ص 40.

25 سعيد، *اقتصاديات مصر*، ص 38-39، 43، 292، 335.

ومع ذلك، أرجع البعض إخفاق تجربة محمد علي باشا الاقتصادية في ترك أثر لها في المجتمع المصري، إلى ارتباطها بمشروعه السياسي، حتى إن جمال الدين سعيد ذهب في كتابه *التطور الاقتصادي في مصر* الذي صدرت طبعته الأولى بعد ثورة يوليو مباشرة، إلى "أنّ مدى البقاء الذي صادفته إصلاحات محمد علي باشا الاقتصادية كان أقلّ كثيراً مما يصح أن تكون عليه [...]" لأنّه أخضع سياسته وإصلاحاته الاقتصادية للأغراض السياسية [...]. وأنّها كانت وسيلة لا غاية في نفسها، وبوضيّف أنّه بناء على ذلك "توقفت تماماً بعد معايدة لندن 1840، ولم يحاول البشا المحافظة عليها، ومتابعتها [...] ولو أنه [...] اتبع الإصلاح الاقتصادي كفاية لتغيير الحال"، مؤكداً عدم لومه "إخضاعه للإصلاحات الاقتصادية للأغراض السياسية التي ليست خاضعة لسلطانه، وإنما تتوقف على الظروف الدولية التي يصعب التنبؤ بها".⁽²⁶⁾

إن قناعة جمال الدين سعيد بأن انهيار تجربة محمد علي باشا من دون أن تترك أثراً يوازي ما أنفق من أجلها، مردّها أنها لم تقم لاعتبارات اقتصادية، بقدر ما قامت لاعتبارات سياسية وعسكرية، وتغريط محمد علي فيها، بعد حصار مشروعه السياسي، دفعته إلى انتقاد من دافعوا عنها، ومن ذهبوا إلى أن الإصلاحات الاقتصادية، لكي تكون مجده، احتاجت إلى الاستقرار السياسي الذي استلزم الدخول في عدة حروب، أدت إلى انحراف مشروعات الإصلاح عن المسار الذي كان يجب أن تسير فيه، فذهب سعيد إلى القول إن الاستقرار السياسي الذي تحقق كان مكلفاً، وبعد تحققه ضاعت الإصلاحات وأصبحت مصر بعدها بفترة طويلة من الجمود على يد خلفاء محمد علي.⁽²⁷⁾

وأبدى سعيد موافقته الجزئية على تبرير المدافعين عن سياسة محمد علي الاقتصادية، من أن الحروب ودعم الإنتاج الحربي وخسية فرض حصار اقتصادي دولي على مصر، فرضت عليه انتهاج سياسة الاستقلال الاقتصادي القومي لتنمية الدولة ودعم استقلالها، وهي السياسة ذاتها التي انتهجهما فيما بعد هتلر في ألمانيا، وستالين في روسيا. بيد أنه أثار جدلاً حول تبرير الحروب العديدة التي اشتراك فيها، باعتبار تبريرها مسألة تقديرية محضة، لأن هناك فريقاً يقطع بأنها كانت ضرورية لبقاء الحكم واستقراره حتى لا تعود مصر إلى عهد الفوضى التي كانت قائمة قبل تولّي محمد علي السلطة، في حين يرى فريق آخر أن محمد علي قام بها لتحقيق منافع شخصية، وأنه في الدول الدكتاتورية - على اعتبار أنه حاكم مستبد - يصعب، بل قد تستحيل التفرقة بين مصلحة الحاكم المستبد ومصلحة الدولة، وليس من السهل أن نحكم إذا ما كانت الأعباء المالية والمعنوية الباهظة التي جرّتها هذه الحروب على مصر توازي الاستقرار الذي تحقق فيما بعد وتكلفته، وانتهت إلى أنه يصعب علينا علمياً تبرير هذه السياسة في ضوء الظروف والأوضاع التي كانت سائدة في مصر آنذاك.⁽²⁸⁾

وقد ذهب جمال الدين سعيد في كتابه *اقتصاديات مصر*، الذي صدرت طبعته الأولى في عام 1950، إلى أن مصر طبّقت من خلال هذه السياسة لأول مرة سياسةً اقتصادية منظمة، وعلى الرغم من أنها كانت موجهة نحو مساعدة البشا في كفاحه ضد الباب العالي لتحقيق أطماعه في إمبراطورية واسعة، فإنها أفادت مصر في عدة نواحٍ.⁽²⁹⁾

ويبدو أن قيام ثورة يوليو 1952، وإنهاها حكم أسرة محمد علي، كانا وراء تراجع البعض عن موقفه من تجربة محمد علي باشا، بما فيها تجربته الاقتصادية الرائدة، حتى جاء جيل الستينيات، ليعدّ تقييم هذه التجربة موضوعياً، باعتبارها تجربة فريدة، مثلت نقطة

26 جمال الدين سعيد، *التطور الاقتصادي في مصر* (الإسكندرية: مطباع رمسيس، 1954)، ص 50.

27 المرجع نفسه، ص 51-50.

28 المرجع نفسه، ص 55-56.

29 سعيد، *اقتصاديات مصر*، ص 14.

تحول مهمة في تاريخ المجتمع المصري، وأن إخفاقها ارتبط بما حاكه لها أصحاب النفوذ في العالم الذين لم يكن يروق لهم أن تتحول مصر إلى قوة إقليمية، ترث دور دولة الخلافة العثمانية ومكانتها في المنطقة.

ثالثاً: المدرسة المصرية وفلسفة التجربة الاقتصادية

حينما شرع محمد علي باشا في القيام بعملية تنمية اقتصادية شاملة احتجت إلى تدبير موارد مالية ضخمة، ولا سيما بعد إقامته صناعات حديثة مكلفة ارتبطت في معظمها بالجيش، كان الوضع الاقتصادي في مصر هشاً، لانعدام رأس مالية وطنية يتوافر لديها الوعي والإدراك للمساهمة في التنمية التي تساهم في تحقيق الاستقلال الاقتصادي الذي ارتأه، في ظل شيوخ أساليب الإنتاج التقليدية في الزراعة والصناعة والتجارة وتمسك المصريين بها، وصعوبة إقبالهم على تغيير أوضاعهم بمفردهم، وتحويلهم عما درجوا عليه، على وجه السرعة، في الوقت الذي كان يسعى فيه أصحاب رأس المال الأجنبي لانتهاز الفرصة للسيطرة على المرافق الاقتصادية في بلدان الشرق الأدنى، وخوف محمد علي من سيطرة رأس المال الأجنبي على مشروعاته⁽³⁰⁾. وقد رأى الع尼ون بدراسة تجربته الاقتصادية أن دولته تحملت مسؤولية التخطيط للتنمية، والسيطرة على الفائض الاقتصادي لتدبير الموارد المالية الالزمة لها، بانتهاج أساليب الاشتراكية الحكومية⁽³¹⁾ التي صادفت هو في نفس محمد علي باشا، بعد أن زينها له خبراؤه الفرنسيون ومن اعتقدوا مذهب الفردية أو مذهب الاشتراكية على حد سواء⁽³²⁾.

وفلسفة أو مبدأ الاشتراكية الحكومية التي انتهجهها محمد علي لبناء اقتصاد مصر حديث، فرضت على الدولة القيام بالتدخل للاقتصاد وتوجيهه، على نحو يساعدها في حصد الفائض الاقتصادي، وإعادة استثماره في مشروعات اقتصادية وخدمية، وهو المبدأ الذي أطلق عليه البعض رأس مالية الدولة، وهو ذاته المبدأ الذي يتقاطع مع الفلسفة التجارية أو الماركنتيلية التي سادت في عصر البرجوازية، أو الرأسمالية التجارية في أوروبا؛ فذهب على الجريتلي، في كتابه *تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر*، إلى أن رسائل وأحاديث محمد علي تعد ضرباً من التفكير الاقتصادي الذي يشبه في الكثير آراء أصحاب مذهب التجاريين Mercantilism التي انتشرت في أوروبا خلال الثلاثة قرون السابقة لعصره، حيث اهتم محمد علي بالحصول على المعادن النفيسة، من خلال تشجيع الإنتاج المحلي والإصدار، والعمل على الحد من الاستيراد⁽³³⁾. وقد ساعدت هذه الفلسفة التي اتبعها محمد علي في تحويل مصر من الاقتصاد البدائي المغلق إلى الاقتصاد المنفتح على العالم الخارجي⁽³⁴⁾.

كذلك، رأى السيد رجب حراز أن محمد علي أخذ سياسة التجاريين مذهبها اقتصادياً لمشروعه، وهذا حذو الحكومات المستبدة المستنيرة في أوروبا، إذ في الوقت الذي كان يسعى فيه لتركيز السلطة في يده منذ وصوله إلى سدة الحكم، اتجه إلى العمل على ترقية شؤون البلاد، من خلال برنامج للإصلاح واسع النطاق، احتاج نفقات طائلة لتنفيذها، الأمر الذي دفع حكومته المركزية إلى الاهتمام منذ بداية سنوات حكمه بتنمية موارد البلاد، وتحقيق "الاكتفاء الذاتي" الشديد الارتباط بالنظام التجاري The Mercantile System الذي ظلت الحكومات المستبدة المستنيرة في أوروبا حتى أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر تعتمد عليه في إنشاع نشاطها الاقتصادي واستثمار مواردها الداخلية وإنماء علاقتها التجارية مع غيرها من البلدان المجاورة، وهو نظام يقوم على إدارة الدولة للاقتصاد على نحو

30 لهيطة، ص 102-104.

31 المرجع نفسه، ص 99، 104.

32 المرجع نفسه، ص 99، 104-105؛ سعيد: اقتصاديات مصر، ص 14؛ سعيد، التطور الاقتصادي، ص 91.

33 الجريتلي، ص 51، 56.

34 علي الجريتلي، تطور النظام المصرفي في مصر، بحوث العيد الخمسيني 1909-1959 (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، 1960)، ص 199.

يجعل الميزان التجاري في مصلحتها، من خلال تشجيع الصادرات بكل الوسائل، والحد من الاستيراد بطرق شتى، ولذا اقتربن تطبيق هذه السياسة بإقامة الحواجز الجمركية العالية، وفرض المكوس وغير ذلك من الأمور التي يقتضيها العمل بمبدأ حماية التجارة⁽³⁵⁾.

ويرى حراز أن أخذ محمد علي باشا بفلسفه المذهب التجاري لم يكن غريباً، بما أن مصر كانت بعيدة عن مذهب الانقلاب الصناعي الذي بدأ طريقه في أوروبا الغربية في القرن التاسع عشر إلى الزوال مع حدوث الانقلاب الاقتصادي الذي اقتضى تدبير وسائل جديدة لسد حاجات الصناعة الحديثة الناشئة، وذيوع مبادئ آدم سميث التي أنسست للحرية الاقتصادية وانتشارها⁽³⁶⁾.

وعلى جانب آخر، عرف أمين مصطفى عفيفي، في كتابه تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، عصر محمد علي باشا بعصر "الرأسمالية الاحتكارية أو التجاريين" أو عصر "نظام الاقتصاد المرسوم" الذي قام في الدولة بالتخفيط الاقتصادي، فكانت تفكير في المشروعات وتدبرسها، وترسم الخطط المنفذة لها، وترافق خطوات التنفيذ لتجني الأرباح الصافية التي تعود بها هذه السياسة⁽³⁷⁾.

في حين أن حسين خلاف أضاف في الحديث عن آليات دولة محمد علي باشا لحدوث الفائض الاقتصادي، التي تشبه آليات الدولة القومية في عصر الرأسمالية التجارية، وعزف سياسة محمد علي بنظام الاحتكار أو "التججير"⁽³⁸⁾.

ويتبين، من خلال استعراض هذه الكتب، أن هناك شبه إجماع بين من درسوا وقوموا سياسة محمد علي باشا الاقتصادية على أن اهتمامه بتنفيذ مشروعه السياسي وحاجته إلى موارد مالية من الداخل دفعاه إلى الأخذ بفلسفه اقتصادية، كانت أغلب الدول القومية الأوروبية قد تجاوزتها. تلك الفلسفه التي وجدت هو في نفسه، بعد أن زيتها له أصفياؤه من الأجانب، أمثال بوكتي، قنصل السويد العام في مصر، ولاسكاريس، التاجر اليوناني، ودروفيني، القنصل الفرنسي⁽³⁹⁾.

رابعاً: المدرسة المصرية وجدوى التجربة الاقتصادية

هناك تردد في تقييم تجربة محمد علي الاقتصادية، ولا سيما التجربة الصناعية منها، وما تركته من تأثير في المجتمع يوازي ما تحمله في سبيلها، وهذا التردد كان بين نظرة إيجابية للتجربة، وأخرى سلبية لها، وقد أكدت النظرة الإيجابية أنها كانت بمنزلة انقلاب في الإنتاج القومي (الزراعي، والصناعي، والتجاري) بتوجيه حكومي - مركزي قضى بتحويل الشعب إلى خلية نحل لا يكُف عضُّ فيها عن العمل⁽⁴⁰⁾، حتى لو كان في منظومة فقد فيها الشعب ذاتيته، وقادى الحرمان والفاقة ولبس ثوب البؤس⁽⁴¹⁾.

وقد أشاد أصحاب هذه النظرة بما حققه دولة محمد علي من انقلاب في الإنتاج القومي، على المستوى العسكري، والعلمي، والثقافي، والإداري، بإمكانات مصرية، مع الاستبعاد المتعذر لرأس المال الأجنبي، بعد أن رفض محمد علي اللجوء إلى الاقتراض من الداخل أو الخارج، لتجنّب البلاد مغبة الاستدانة والتبعية⁽⁴²⁾.

35 السيد رجب حراز، المدخل إلى تاريخ مصر الحديث 1517-1882 (القاهرة: دار النهضة العربية، 1970)، ص 210.

36 المرجع نفسه، ص 211-210.

37 أمين مصطفى عفيفي، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، ط 2 (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1954)، ص 38، 43، 45.

38 حسين خلاف، التجديد في الاقتصاد المصري الحديث (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1962)، ص 180.

39 الجريتلي، تاريخ الصناعة في مصر، ص 39.

40 عفيفي، ص 45.

41 المرجع نفسه، ص 48.

42 المرجع نفسه، ص 335.

وقد اعتبر هؤلاء أن هذه التجربة وضعت أسس النهضة الحديثة في مصر، بعد أن نجح محمد علي في تنفيذ برنامج للاستثمار متعدد الجوانب - في الزراعة، والصناعة، والنقل، والتجارة، والتعليم - رغم أنها لم تؤدِّ إلى رفع مستوى معيشة الغالبية العظمى من المصريين الذين ظلوا يعيشون دون خط الفقر⁽⁴³⁾.

وفي المقابل، هناك من ذهب إلى أن ما تبقى من إصلاحات محمد علي باشا الاقتصادية أقل كثيراً مما يصح أن تكون عليه، بسبب إخضاع سياساته الاقتصادية لأغراضه السياسية، التي تمثلت في تثبيت أقدام أسرته في حكم مصر وتوسيع دائرة ممتلكاته؛ الأمر الذي جعل تلك الإصلاحات وسيلةً، لا غاية في حد ذاتها، وتتوقف تماماً بعد معاهدة لندن عام 1840، من دون أن يحاول المحافظة عليها، أو حتى متابعتها. وحينما فشل حلمه في إقامة إمبراطوريته، تراجعت مشروعاته الاقتصادية التي كونها ورعاها⁽⁴⁴⁾.

ولهذا، يلام محمد علي باشا على إخضاعه الإصلاحات الاقتصادية للأغراض السياسية التي لا تخضع لسلطانه، بقدر ما تتوقف على الظروف الدولية التي يصعب التنبؤ بها⁽⁴⁵⁾. في حين دافع البعض عن ربط محمد علي إصلاحاته الاقتصادية بمشروعه السياسي، بدعوى أن الإصلاحات الاقتصادية لا تكون مجدية إلا إذا صاحبها الاستقرار السياسي الذي كان الداعمة لثبات الحكم في يده، والذي أدى إلى اشتباكه في حروب متعددة ساهمت في انحراف مشروعات الإصلاح عن المسار الذي كان يجب أن تسير فيه⁽⁴⁶⁾.

كانت الصناعة من أكثر القطاعات الاقتصادية التي أثير جدل كبير حول جدواها، ففي حين رأى البعض أن اهتمام محمد علي بت تصنيع مصر كان هدفه إكساب الأمة حرفَة جديدة - إلى جانب حرف الزراعة - تصبح زاوية من الزوايا المهمة التي يشاد عليها البناء الاقتصادي القومي⁽⁴⁷⁾، ولا سيما أنه حاول توطين بعض الصناعات التي اختار لها مجالات وموقع مهم، والتي استمد بعض أفكاره بشأنها من أصحابه من القناصل والتجار الأوروبيين⁽⁴⁸⁾.

ومع هذا، فقد وُجِّه إلى تلك التجربة نقد من المعنيين بتقييمها، حتى إن البعض رأى أن اتجاه محمد علي باشا لتصنيع مصر كان خطأً، لأن مصر لم يكن يتوافر لديها مقومات الصناعة، التي من بينها جودة طرق المواصلات، ووفرة المخازن، وحصافة الإدارة، وتوافر القوى المحركة، وجودة الكفاية الفنية، لأن مستوى المعرفة الفنية فيها لم يصل إلى الأخذ بكل جديد، كما أن الأيدي العاملة فيها لم تكن من النوع الماهر، فضلاً عن ندرة رأس المال، الأمر الذي أدى إلى معاناة معظم الصناعات، وارتفاع تكاليفها، وصعوبة منافستها المنتجات الأجنبية، وانهيارها في أواخر عصره⁽⁴⁹⁾.

لقد كانت مصر غير مهيأة للتصنيع، واستقبال ثورة صناعية، بل كانت في حاجة إلى سياسة اقتصادية تُنافي تماماً السياسة التي اتبعها محمد علي باشا؛ سياسة توجّه بمقتضاها مواردها وقوتها العاملة نحو الزراعة بدلاً من الصناعة، ولا سيما بعد أن أدى الاتجاه نحو التصنيع إلى سحب الأيدي العاملة التي كانت الزراعة في أشد الحاجة إليها⁽⁵⁰⁾. ولعل هذا هو ما دفع البعض إلى القول إنَّ فترة حكم محمد علي لم تكن سوى فترة شاذة وجهت الموارد فيها توجيهًا غير سليم، وبددت الجهود، بعد أن انتهت سياسة اقتصادية منافية لروح

43. الجريتلي، تاريخ الصناعة في مصر، ص 40.

44. سعيد، التطور الاقتصادي في مصر، ص 50.

45. المرجع نفسه، ص 50.

46. المرجع نفسه، ص 51-50.

47. عفيفي، ص 171.

48. الجريتلي، تاريخ الصناعة في مصر، ص 39.

49. سعيد، اقتصاديات مصر، ص 17، 20-21.

50. المرجع نفسه، ص 52، 54.

العصر، حالت دون سير مصر في الاتجاه الطبيعي، في عصر ساده التخصص وحرية التجارة بين الدول، وأنه كان في إمكان مصر دخول عصر الحرية الاقتصادية والتخصص مباشرة، لأن مبدأ التخصص وظاهرة تقسم العمل قاماً مع قيام المجتمعات، بما فيها المجتمعات البدائية. وإذا كانت أوروبا لم تأخذ بمبدأ الحرية الاقتصادية إلا قبيل منتصف القرن التاسع عشر، فهذا لا يعني أنها لم تعرفه من قبل، فقد نادى به الفيزيوقرات في فرنسا منذ القرن السابع عشر، وأشاد به آدم سميث في كتابه **ثروة الأمم** الذي كتبه في مطلع النصف الثاني من القرن الثامن عشر (1760-1764). وكان في الإمكان الأخذ به بصرف النظر عن تطبيقه في إنكلترا وألمانيا في منتصف القرن التاسع عشر، لأن مظاهر الإقطاع ظلت قائمة في روسيا حتى بدء القرن العشرين، رغم انتهائهما في أوروبا الغربية قبل ذلك بكثير⁽⁵¹⁾.

وهناك من دافعوا عن تجربة محمد علي الاقتصادية - من أمثال راشد البراوي، ومحمد عيش - في مواجهة من هاجموها، وأكدوا أنه ينبغي لن يهاجم سياسة محمد علي الاقتصادية أن يتذكر "روح العصر الذي عاش فيه ذلك الحاكم العظيم، وحالة مصر والشرق، لا أوروبا، في أوائل القرن التاسع عشر. ومن العسير دراسة مصر في أيام محمد علي باشا، في ضوء ما كان في بعض دول أوروبا، نحو إنجلترا وفرنسا، لأن هذه الدول تخلصت من جل مساوى العصور الوسطى قبل مصر بزمن طویل، ودخلت عصر النهضة، وتأثرت بالثورة الفرنسية بطريق مباشر أو غير مباشر، وأخذت بأسباب التطور الصناعي الحديث، لذا جاء تفضيلها سياسة الحرية الاقتصادية متماشياً مع ظروفها، ومع هذا، فإنجلترا لم تطبق مبادئ الحرية الاقتصادية بحذافيرها إلا في منتصف القرن التاسع عشر، أو قبل ذلك بسنوات قلائل. واستمرت بعض نظم الإقطاع في ألمانيا حتى 1865. ولهذا ينبغي أن نعدل في حكمنا على تجربة محمد علي باشا وألا نتأثر كثيراً بأقوال الساسة والرجال والكتاب المعاصرين له من الأجانب؛ لأن معارضتهم لسياسته وأعماله جاءت لتعارضها مع مصلحة بلادهم [...] أولاً وقبل كل شيء"⁽⁵²⁾.

وفي الوقت الذي رأى فيه البعض أن سياسة محمد علي الاقتصادية التي أولت القطاع الصناعي أهمية كبرى، سياسة خاطئة، ساهمت في تبديد موارد المجتمع المصري وإمكاناته، بعد توجيهه معظمها نحو صناعات لم يكن المجتمع مهياً لها، كان هناك من حمل تلك السياسة مغبة تدمير طوائف الحرف، لسيطرة الدولة عليها، بتجميع أصحاب الصناعة الواحدة في مكان محدد بكل مدينة، لتسهيل مراقبتهم، والإشراف على إنتاجهم، وحظره من دون ترخيص، والتضييق عليها في الحصول على المواد الأولية، ومنع اتباعها طرقاً جديدة للإنتاج، خوفاً من ازدياد العرض في السوق، على نحو يؤثر في سوق منتجات المصانع الأميرية، وبلغت الرقابة على طوائف الحرف إلى حد أن محمد علي كان يرسل عيونه على الناس في كل مكان للتحري عن الإنتاج البراني، وإنزال العقاب بمن تسوّل له نفسه الإنتاج خفية⁽⁵³⁾.

وقد حملت الإجراءات التي اتخذتها دولة محمد علي لتطبيق هذه السياسة خزانة الدولة أعباءً مالية ضخمة، لكثره الموظفين الذين كان وجودهم ضرورياً لتطبيقها. ومع هذا، لم تؤدِ إلى منع التهرب والإنتاج "البراني" بسبب ضعف الأداة القائمة على الرقابة، وانتشار الرشوة بين أفرادها⁽⁵⁴⁾. غير أن طوائف الحرف عانت في ظل هذه السياسة، بعد أن ضنت الحكومة عليها بالإرشاد والتوجيه لاستخدام وسائل الإنتاج الحديثة، والتزويد بالاتمام الذي كانت تفتقر إليه، لرفع مستوى صناعاتها، الأمر الذي أدى إلى قتل روح الابتكار والتجدد وزيادة الإنتاج لديهم، ولا سيما بعد أن قلت أمامهم فرص الربح، مع اتجاه الحكومة إلى احتكار بيع إنتاج طوائف

51 سعيد، التطور الاقتصادي، ص 52، 54-55.

52 المرجع نفسه، ص 53-54.

53 الجريتلي، تاريخ الصناعة في مصر، ص 67؛ خلاف، ص 180.

54 خلاف، ص 180؛ الجريتلي، تاريخ الصناعة في مصر، ص 73-77.

الحرف بالسعر الذي تحدده، وإرغام شيوخ القرى والبلدان على شراء حصة منه، وامتَّ هذا الاحتكار إلى ما كان يُصنع في المنازل، وختمه بعلامة الميري، ومصادرة غير المختوم منه ومعاقبة منتجيه، لمنع التهريب⁽⁵⁵⁾.

وهذا التضييق على الإنتاج الحريفي عزاه هؤلاء إلى أن محمد علي كان يرى في اضمحلال طوائف الحرف توفيراً للعمالة القادرة على العمل في المصانع الحكومية الكبيرة، وإفساح المجال لإنجاحها في السوق المصرية⁽⁵⁶⁾.

ومع هذه الانتقادات اللاذعة، هناك من برأ سياسة محمد علي من أزمة طوائف الحرف في القرن التاسع عشر، حتى إنه ذهب إلى أن من الخطأ المغالاة في تقدير الضرر الذي لحق بالصناعات الصغيرة من جراء هذه السياسة، وإهمال عوامل أخرى كان لها عظيم الأثر في القضاء عليها، ولا سيما أن محمد علي لم يكن يسعى إلى هدم هذه الصناعات، بدليل أنه لما أدرك في أواخر حكمه عاقبة الإفراط في فرض الرقابة عليها، عدل عن سياسته تجاهها، واكتفت حكومته بفرض ضرائب معتدلة عليها⁽⁵⁷⁾. وعلى الرغم من رفع الدولة قبضتها في أواخر عهد محمد علي عن طوائف الحرف، فإن ذلك لم يبعث الروح فيها من جديد، بعد أن دخلت مرحلةً من الركود الطويل، استحال معها التغلب على الصعوبات التي كانت تواجهها، نحو الحصول على المواد الأولية والتمويل ومنافسة الصناعات الأوروبية التي غزت السوق المصرية في ظل ترسیخ معاهدة لندن مبدأ حرية التجارة، وإقبال المستهلك المصري عليها بسبب رخص ثمنها ومتانتها، وموافقتها للعادات الاستهلاكية التي قلَّ فيها الشرق الغرب⁽⁵⁸⁾.

وعلى الرغم مما أبداه البعض من انتقاد لتجربة محمد علي الاقتصادية، فإن تجربته كانت ناجحة بكل المقاييس، بصرف النظر عن القدر الذي وُجه إليها، وكان في إمكان هذه التجربة أن تستمر وتنقل مصر من مرحلة الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد متعدد القطاعات، تؤدي الصناعة فيه دوراً محورياً، وتحول مصر في ظله إلى مركز لسوقٍ عربية واسعة، لكنَّ هناك ظروفًا موضوعية أثَّرت في أدائها، ووقفت وراء قلة تأثيرها في المجتمع، منها ظروف داخلية تعلقت ببنية التجربة والأسس التي قامت عليها في الداخل، وظروف خارجية تتمثلت بالظروف الدولية التي انطلقت في ظلها.

ومما لا شك فيه أن تجربة محمد علي كانت في مجملها مشروعاً كبيراً له أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، ولا أحد ينكر أن طموحه تجاوز حدًّا إقامة دولة آمنة ومستقرة على تراب الولاية المصرية، يحكمها هو وأسرته من بعده، والسعى لتحويلها إلى مركز لإمبراطورية تستوعب أملاك الإمبراطورية العثمانية، بعد أن يحل نفوذ مصر محلها في المناطق التي كانت تخضع لها. وما كان هذا المشروع في حاجة إلى دعم جماعات جديدة من أصحاب المصالح، تقرّر تخليق تلك الجماعات على حساب نفوذ أصحاب المصالح القدامي، الذين تقررت تصفيتهم بتصفية الأساس الاقتصادي لهم، ومن هنا جاء الارتباط بين مشروع محمد علي السياسي ومشروعه الاقتصادي، الذي قام على فلسفة الاشتراكية الحكومية، أو ما عرف بالفلسفة التجارية (الماركسيَّة) في ثوب مصري، وهي فلسفة تجاوزتها أوروبا منذ فترة، وكان يصعب استمرارها مع اتجاه سياسة محمد علي إلى دمج مصر مرحلياً في السوق الرأسمالية العالمية، من خلال إدخال محاصيل نقدية، وبعض السلع السودانية في جدول صادراتها للسوق العالمية، وازدياد طلبها على سلع رأسمالية، أصبح استيرادها من تلك السوق ضروريًا.

55. الجريتلي، تاريخ الصناعة في مصر، ص 78.

56. خلاف، ص 180-181. الجريتلي، تاريخ الصناعة في مصر، ص 77، 79-80.

57. الجريتلي، تاريخ الصناعة في مصر، ص 79-80.

58. خلاف، ص 186.

وأماماً عن الظروف الداخلية التي أحاطت بمشروع محمد علي وأثرت فيه، فهي ظروف كل تجربة تحدث وصناعات ناشئة، ونفائصها هي من قبيل معوقات التحول، وعيوب الصناعة عند نشوئها، وهي التي تزول تدريجياً إذا ما توافرت لها أسباب التحول والنمو والاستمرار⁽⁵⁹⁾.

وحينما قرر محمد علي تحويل الزراعة المصرية من زراعة تقليدية إلى زراعة رأسمالية، أقدم على تحدث أساليب الزراعة والري، وإقامة الجسور والقنوات، وإنشاء المدارس، ومراكز البحوث الزراعية، وتحيين حيازة الأراضي الزراعية، على نحو يساعد على ضرب الأساس الاقتصادي لجماعات أصحاب المصالح القديمة، واستحداث جماعات مصالح تؤمن بنظامه وتستجيب لاحتياجاته، في الوقت الذي اهتم فيه بتنشيط التجارة، لجعلها قادرة على الاستجابة لاحتياجات دولته، بما في ذلك تمكينه من حصد الفائض الاقتصادي، فاهتم بتطوير شبكة الطرق والموانئ، وتوقيع اتفاقيات مع شركات التجارة والمالحة العالمية من أجل التردد على الموانئ المصرية بانتظام، واتخاذ مصر معبراً للتجارة العالمية، كما اهتم بتحقيق قطاع صناعي قادر على الاستجابة لاحتياجات المجتمع، ومؤسساته العسكرية، فنشأت صناعات بقرارات حكومية، من دون أن تتوافق كل مقومات قيامها في مصر، من المواد الأولية، والوقود، والآلات، وقطع الغيار، والعمالة المدرية، واستخدام السخرة في تشغيلها، وانخفاض مستوى الكفاية الفنية عند كثير من المستغلين بالصناعة، وعدم رغبة الفنانين الأوروبيين في تدريبيهم، خشية أن يحلوا محلهم، وابتاع الوسائل البيروقراطية في إدارة المصانع، بعد أن انفرد محمد علي - الذي لم يكن رجل صناعة - بقرار إنشائها، وتعيين مديرها، والإشراف على سير العمل فيها، مستعيناً في ذلك برأي مستشاريه الأجانب، الذين لم يكونوا دائماً من المخلصين أو من ذوي الكفاءة العالمية، في الوقت الذي لم يكن متفرغاً للصناعة، لانشغاله بغيرها من أمور الدولة، ولا شك في أن تركيز شؤون الصناعة في شخصه على هذا النحو، واعتمادها على الخارج في توفير مستلزماتها ومعظم مدخلاتها، أديا إلى معاناتها وتراجعها عند تعرضها لأول أزمة استهدفت تجفيف أسواق منتجاتها في مصر وجاراتها العربية⁽⁶⁰⁾.

وفي حين كان نجاح تجربة محمد علي لتصنيع مصر، والسعى لتحويلها إلى مركز لسوق عربية واسعة يسير على قدم وساق، كانت الرأسمالية العالمية التي تقودها دول أوروبا الغربية تسعى بهمة للهيمنة على أسواق المنطقة، لذا جاء عملها من أجل الإيقاع بتلك التجربة منذ أن بدأت خطواتها، والعمل على وأدتها، بعد أن أدركت خطورة استمرارها على مصالحها في المنطقة، بما فيها أسواق الإمبراطورية العثمانية، فتحركت لمحاصرة المشروع وإجهاضه، منذ عشرينيات القرن التاسع عشر، من خلال الدولة العثمانية. ولما فشلت محاولاتهم، قرروا استخدام القوة لرأد تجربته ومشروعه برمته في المنطقة.

لقد أزعج الرأسمالية العالمية، بما فيها البريطانية، مناهضة محمد علي لتجارتها وسياساتها في بلاد الشام من جهة، وخطورة اتساع دولته في المنطقة من جهة أخرى، في وقت اهتمت فيه بريطانيا بالعمل على تأمين حرية التجارة في الإمبراطورية العثمانية، وضمان أسواق منتجاتها الصناعية بها، وإزالة أي تمييز في المعاملة لرعاياها داخلها⁽⁶¹⁾.

وفي حين كانت الدول الكبرى، ولا سيما بريطانيا، تسعى لحماية مصالحها في الأسواق العثمانية، وتتطلع إلى الهيمنة على الأسواق العربية، تطلعت الدولة العثمانية إلى تصفية مشروع محمد علي في المنطقة، بالعمل على ضرب الأساس الاقتصادي الذي يُعد مصدر قوته. لهذا، التقت مع إنكلترا والدول الغربية على تصفية مشروعه، وتوجهت إلى منح الدول العظمى امتيازات جمركية وإعفاءات في

59 المرجع نفسه.

60 لمزيد من التفاصيل، ينظر: المرجع نفسه، ص 185.

61 البريتي، تاريخ الصناعة في مصر، ص 49.

أراضيها؛ بقصد إحراجه وإيقاع الشقاق بينه وبينها، ووضع العراقيل في سبيل دعم الاقتصاد المصري، وكذلك تأليب بريطانيا ومن ورائها الدول الغربية عليه، في وقت كانت الدول الأوروبية تدعوه إلى تدوير مشكلته والسلطان العثماني⁽⁶²⁾.

جرى كل هذا في الوقت الذي استغلت فيه الدول الأوروبية، وعلى رأسها بريطانيا، تبعية مصر للدولة العثمانية وإمكانية خضوعها، كغيرها من الولايات العثمانية، لما ترتبط به دولة السلطنة من معاهدات تجارية مع الدول الأوروبية. وراح قنالصلها يمارسون ضغوطهم عليهما لاتخاذ إجراءات من شأنها حرمان الصناعة المصرية من أدنى درجات الحماية الجمركية التي تحتاج إليها أي صناعة ناشئة، بإلزام محمد علي بعدم الخروج على المعاهدات التي وقعتها مع الدول الأوروبية بشأن حرية التجارة، حتى تحرم الصناعة المصرية من الحماية في سوقها، وتحول بينها وبين امتلاك القدرة على منافسة المنتجات الأوروبية التي كانت قد اجتازت مرحلة التجربة في السوق العثمانية.

وبدأت محاولات الالتفاف حول مشروع محمد علي من جانب الدولة العثمانية، بدعم بريطاني، منذ عشرينيات القرن التاسع عشر، حتى إنها أصدرت في عام 1820 فرماناً سمح للتجار الأجانب بحرية إدخال منتجاتهم إلى كل أملاك الدولة العثمانية، بما فيها مصر، وبيعها في مقابل رسوم على الواردات بلغت 3 في المائة⁽⁶³⁾. وفي عام 1834، صدر فرمان ألغى الاحتكار الحكومي في بلاد الشام - التي كانت تخضع لمحمد علي حينئذ - في الوقت الذي كانت تسعى فيه بريطانيا، لدى الدولة العثمانية، لتوقيع اتفاقية تقييد يد الدولة المصرية في توجيهه اقتصادها وإدارتها، وانتهت هذه المساعي في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1838 إلى توقيع اتفاقية بلطة ليمان التجارية التي أعطت لرعاياها حرية التجارة في كل أنحاء الإمبراطورية العثمانية، بما فيها مصر من دون قيد أو شرط، وتمتعهم بامتياز الدولة الأولى بالرعاية، وإلغاء الحظر المفروض على تصدير بعض السلع بمقدار نظام الاحتكار الحكومي، شريطة الالتزام بدفع رسوم جمركية قيمية حدتها الاتفاقية لل الصادرات بنسبة 12 في المائة، و5 في المائة للواردات⁽⁶⁴⁾.

وعلى الرغم من المحاولات العثمانية المدعومة من بريطانيا على مدار عقدين من الزمان لمحاصرة مشروع محمد علي الاقتصادي، وخاصة الصناعي، التي كان يدرك خطورتها، فإنها لم تفلح في ثني الدولة المصرية عن المضي قدماً في إنجاز مشروعها، بالاتفاق على هذه المحاولات والعمل بكل الوسائل لتفاديها، وحماية السوق المصرية، حتى إن محمد علي تحمل دفع مبالغ طائلة للسلطان العثماني، نظير التزام جمارك مصر الخارجية - على البحرين المتوسط والأحمر - والداخلية، لحماية السوق المصرية، في الوقت الذي تمثلص فيه من تفاصيل الاتفاقيات الحمامة بين الدولة العثمانية والدواوين الأولى (٦٥).

وتحايل محمد علي على الفرمانات العثمانية، وعدم تنفيذها، لما فيها من حيف بالتجارة المصرية، واهتمامه بخفض الرسوم الجمركية على صادرات المحاصيل المصرية، إغراءً للمصدّرين، ولتوفير الحماية للسوق المصرية من خلال السيطرة على أكثر من 90 في المئة من الصادرات، وأكثر من 40 في المئة من الواردات، ومضاعفة الرسوم الجمركية على الواردات الأجنبية، وفتح أسواق خارجية للم المنتجات المصرية، واعفائها من الرسوم الجمركية⁽⁶⁶⁾.

وأمام إصرار محمد علي باشا على الاستمرار في سياسته الاقتصادية، ورفضه العمل بمعاهدة بلطة ليمان، شكلت بريطانيا تحالفاً دولياً - ضم بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا - للضغط عليه، حتى يقبل بتنفيذ هذه المعاهدة، وانتهت الأمر بصدام

62 المرجع نفسه، ص 48-49.

63 . 136-137 لهيطة، ص

64 أحمد أحمد الحنة، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر (الإسكندرية: مطبعة المصري، 1967)، ص 137، 285؛ راشد البراوي ومحمد حمزة عليش، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، ط 3 (القاهرة: دار النهضة العربية، 1948)، ص 82؛ الجريتلي، تاريخ الصناعة في مصر، ص 49.

65 . 239-240 عفيفي، ص

66 . 250-251 المراجع نفسه، ص

بين محمد علي وهذا التحالف الذي نجح في النهاية في فرض معاهدة لندن عليه في عام 1840، التي أكدت تفعيل بنود معاهدة بلطة ليمان، التي فرضتها بريطانيا علي الباب العالي في عام 1838. بيد أن محمد علي لم يذعن لهذه المعاهدة التي فرضت عليه تحت تهديد السلاح ومحاصرة السواحل المصرية، إلا تدريجياً، لخطورة إلغاء نظام اعتادته البلاد مدةً طويلة دفعةً واحدة، فتخلّي في 23 تشرين الثاني / نوفمبر 1841، تحت إلحاح بريطانيا، عن سيطرة الدولة على المنتجات الصناعية، والمحاصيل الزراعية، ما عدا القطن الذي أُعلن في أيار / مايو 1842 عن تحرير تجارتة مع بداية الحصول الجديد، واستمر محمد علي في رفض تفزيذ الاتفاقيات الجمركية بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية، إلا بعد تحديد التعريفات الجمركية في عام 1847⁽⁶⁷⁾.

على أيّ حال، لم يُجد التدرج في تطبيق اتفاقية لندن في حماية مشروع محمد علي من الانهيار، بعد أن تقرر تحديد أملاكه، ومن ثمّ أسواقه، وتصفية مؤسسته العسكرية التي ارتبطت معظم الصناعات بها، وتراجعت الدولة عن الاستمرار في إدارة الاقتصاد وتوجيهه، في وقت لم يكن فيه بديل محلّي يحل محلها في القيام بالمهمة، الأمر الذي أدى إلى أن يحل محلها رأس المال الأجنبي، الذي عمل على إعادة هيكلة مفاسل الاقتصاد المصري، وإبعاده عن الصناعة، وتحويله إلى اقتصاد تابع يعتمد أساساً على قطاع الزراعة، الذي تخصص في إنتاج واحدة من أهم المواد الأولية التي تحتاج إليها الصناعة الأوروبية (القطن) في عصر عُرف بعصر حرية التجارة الذي استمر حتى عام 1931.

المراجع

العربية

- البراوي، راشد و محمد حمزة علیش. *التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث*. ط. 3. القاهرة: دار النهضة العربية، 1948.
- الجريتلي، علي. *تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر*. القاهرة: دار المعارف، 1952.
- _____. *تطور النظام المالي في مصر*. بحوث العيد الخمسيني 1909-1959. القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، 1960.
- الحتة، أحمد أحمد. *تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر*. الإسكندرية: مطبعة المصري، 1967.
- حراز، السيد رجب. *المدخل إلى تاريخ مصر الحديث 1517-1882*. القاهرة: دار النهضة العربية، 1970.
- حامد، رؤوف عباس. *النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة (1837-1914)*. القاهرة: دار الفكر الحديث للطباعة والنشر، 1973.
- خلاف، حسين. *التجدد في الاقتصاد المصري الحديث*. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1962.
- ريفلين، هيلين آن. *الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر*. ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسيني. القاهرة: دار المعارف، 1968.
- سعيد، جمال الدين. *اقتصاديات مصر*. القاهرة: لجنة البيان العربي، 1950.
- _____. *التطور الاقتصادي في مصر*. الإسكندرية: مطبع رمسيس، 1954.
- عبد الملك، حلمي. "السياسة الصناعية في عهد محمد علي". *مجلة غرفة القاهرة*. العدد 8 (تشرين الأول / أكتوبر 1941).
- عفيفي، أمين مصطفى. *تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث*. ط. 2. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1954.
- لهيطة، محمد فهمي. *تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة*. القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1944.
- مصطفى، أحمد عبد الرحيم. "شفيق غربال مؤرخاً". *المجلة التاريخية المصرية*. مج 11، العدد 11 (1963).

الأجنبية

Crouchley, A. E. *The Economic Development of Modern Egypt*. London: Longmans, Green and Co., 1936.

Issawi, Charles. "Egypt since 1800: A Study in Lop - sided Development." *Journal of Economic History*. vol. 21, no. 1 (March 1961).